

الأسواق المالية تتطلع بشغف إلى ما ستسفر عنه نتائج الانتخابات اليونانية المزمعة في 17 الجاري

# «الخليج للاستثمار»: تداعيات أزمة اليونان تتضاءل إزاء الأعباء المالية الثقيلة للبنوك في إسبانيا وإيطاليا

على التوالي في مؤشر على تقلص في النشاط المضاربي في أعقاب اتخاذ إجراءات تنظيمية ورقابية جديدة. في الوقت نفسه، طال التراجع قطاعي البنوك والبتروكيماويات ذوي الثقل الكبير حيث هبطا بواقع 8,67٪ و9,32٪ على التوالي.

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، كان مؤشر سوق دبي المالي الأسوأ أداء بين مؤشرات الأسواق الخليجية خلال شهر مايو حيث تراجع بنسبة 9,78٪ فيما انخفض مؤشر بورصة أبوظبي بواقع 2,51٪. ونتج هبوط سوق دبي على نحو رئيسي عن الخسائر التي تكبدتها قطاعا الخدمات المالية والعقار اللذين تراجعوا بواقع 18,11٪ و11,54٪ على الترتيب. أما مؤشر القطاع المصرفي فقد هبط بنسبة 8,75٪. ونتجت خسائر بورصة أبوظبي بشكل رئيسي أيضا عن الأداء السلبي لقطاعي الاستثمار وكان الأداء المتواضع للقطاع المصرفي (0,47٪-) ذي الثقل الكبير في المؤشر قد ساهم في الحد من أثر الخسائر الكبيرة التي تكبدتها قطاعا الخدمات المالية والصناعية. يسودره، انخفض المؤشر الوزني لسوق الكويت لسأوراق المالية بواقع 3,06٪. فيما هبط مؤشر سوق البحرين للأوراق المالية بنسبة 1,15٪ متأثرا بالأداء الضعيف لقطاع الصناعة. في الوقت نفسه، انخفض مؤشر «مسقط 30» للأسهم العمانية هو الآخر بواقع 1,95٪ متأثرا إلى حد كبير بتراجع قطاعي الخدمات

والبنوك. ومن المرجح أن تؤثر الاتجاهات الرئيسية لأسعار النفط على مسار الأسواق الخليجية خلال الفترة المقبلة. فقد تعرضت أسعار النفط في الأونة الأخيرة لضغط ناجم عن تراجع ملموس في الطلب حيث أعلنت الولايات المتحدة عن ارتفاع مخزونها النفطى الاستراتيجي إلى أعلى مستوى له خلال 22 عاما، فيما يتباطأ على ما يبدو قطاع الصناعات التحويلية في الصين. وفي ظل غياب أي محفزات ملموسة لتحديد الاتجاه في أسواق الأسهم الخليجية، فإن هذه الأسواق ستظل تتأثر على نحو مباشر بالإشارات الصادرة من الأسواق العالمية وستبقى على الأرجح رهينة لحالة عدم الاستقرار خلال الفترة القصيرة المقبلة.

ومن المرجح أن تؤثر الاتجاهات الرئيسية لأسعار النفط على مسار الأسواق الخليجية خلال الفترة المقبلة. فقد تعرضت أسعار النفط في الأونة الأخيرة لضغط ناجم عن تراجع ملموس في الطلب حيث أعلنت الولايات المتحدة عن ارتفاع مخزونها النفطى الاستراتيجي إلى أعلى مستوى له خلال 22 عاما، فيما يتباطأ على ما يبدو قطاع الصناعات التحويلية في الصين. وفي ظل غياب أي محفزات ملموسة لتحديد الاتجاه في أسواق الأسهم الخليجية، فإن هذه الأسواق ستظل تتأثر على نحو مباشر بالإشارات الصادرة من الأسواق العالمية وستبقى على الأرجح رهينة لحالة عدم الاستقرار خلال الفترة القصيرة المقبلة.



السابقة عن تحسن ترتيبها التنافسي بين دول العالم كما ورد في تقرير التنافسية الدولية لعام 2011/2012 والذي تبوأ بموجبه قطر المرتبة (14) والأولى بين دول المجلس، تلقتها السعودية بترتيب (17) كما تحسن الترتيب الخاص بكل من عمان والكويت فيما تراجعت الإمارات رتبتين لتصبح في المرتبة 27 في العالم وبقيت البحرين ثابتة عند (37) كما كان حالها في العام السابق 2010/2011.

كما حافظت دول المجلس على تصنيفها الائتماني السدي المرتفع ومثاله ما صدر عن وكالة ستاندر أند بورز العالمية من تثبيت التصنيف الائتماني للسعودية والكويت. حيث حافظت الكويت على مستوى AA+ مع الإبقاء على النظرة المستقبلية مستقرة غير أن التصنيف أورد محاذير على التقييم مصدرها تقلبات أسعار البترول مع الحاجة إلى تحسين مناخ الوفاق السياسي بين السلطتين الأولى والثانية مما ينجم عنه من مردودات حميدة على التنمية المستدامة، أما في حال السعودية فقد عادت وأكدت وكالة ستاندر أند بورز التصنيف الائتماني عند AA إذ قامت السعودية بتخفيض الدين العام خلال السنين الماضية من مستوى 40٪ من الناتج المحلي إلى ما يناهز الـ 5٪ من الناتج المحلي لهذا العام. وذكر التقرير انه بشكل عام، فإن التوقعات المستقبلية لتقديرات دول مجلس التعاون تبقى إيجابية مع ضرورة الحظوظ من المخاطر الناشئة عن احتمالات تراجع معدلات نمو الطلب العالمي على البترول إذا ما استفحلت الأزمة الأوروبية مع ما يترافق معها من مردودات سلبية على التجارة الدولية والنمو

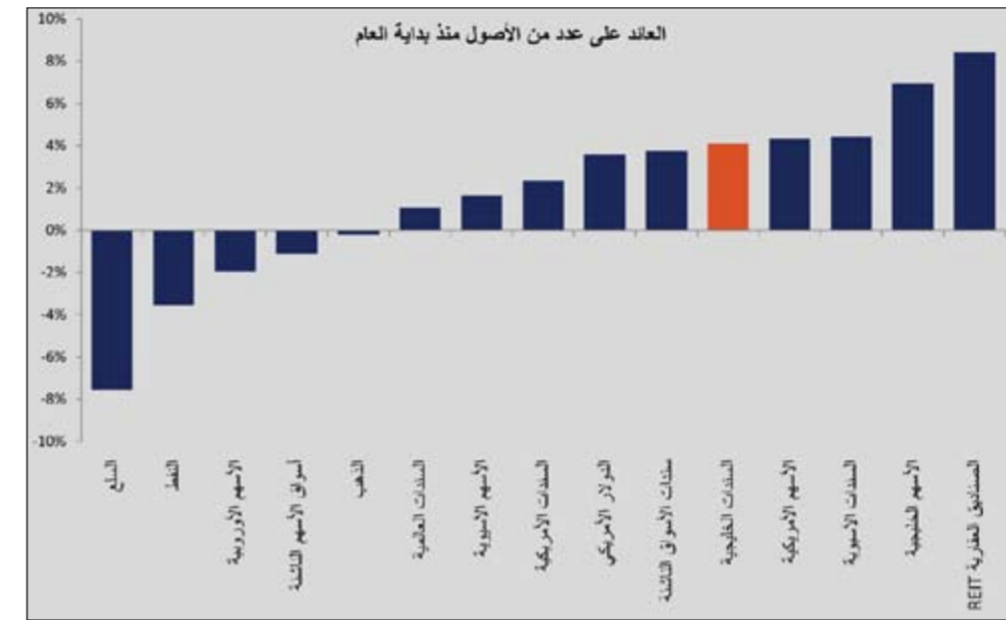


أكثر في الأشهر المقبلة مع تفاقم أزمة البطالة واعتماد السياسات التقشفية لأقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي فهي مازالت تحلق في مدار اقتصادي رصين محققة معدلات نمو مرتفعة مع تراكم الفوائض في موازينها التجارية وفي الميزانيات العامة، وبالرغم من ذلك فقد أعادت احتمالات انخفاض أسعار البترول متأثرة بالأزمة الأوروبية وتراخي معدلات النمو في الدول الناشئة لاسيما الصين، مسألة التوازن فيما بين الإنفاق العام والإيرادات العامة والتي يشكل البترول الجزء الأكبر منها إلى النقاش العام. وذكر التقرير أن النفقات الحكومية لسدول المجلس قد

أكثر في الأشهر المقبلة مع تفاقم أزمة البطالة واعتماد السياسات التقشفية لأقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي فهي مازالت تحلق في مدار اقتصادي رصين محققة معدلات نمو مرتفعة مع تراكم الفوائض في موازينها التجارية وفي الميزانيات العامة، وبالرغم من ذلك فقد أعادت احتمالات انخفاض أسعار البترول متأثرة بالأزمة الأوروبية وتراخي معدلات النمو في الدول الناشئة لاسيما الصين، مسألة التوازن فيما بين الإنفاق العام والإيرادات العامة والتي يشكل البترول الجزء الأكبر منها إلى النقاش العام. وذكر التقرير أن النفقات الحكومية لسدول المجلس قد

أكثر في الأشهر المقبلة مع تفاقم أزمة البطالة واعتماد السياسات التقشفية لأقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي فهي مازالت تحلق في مدار اقتصادي رصين محققة معدلات نمو مرتفعة مع تراكم الفوائض في موازينها التجارية وفي الميزانيات العامة، وبالرغم من ذلك فقد أعادت احتمالات انخفاض أسعار البترول متأثرة بالأزمة الأوروبية وتراخي معدلات النمو في الدول الناشئة لاسيما الصين، مسألة التوازن فيما بين الإنفاق العام والإيرادات العامة والتي يشكل البترول الجزء الأكبر منها إلى النقاش العام. وذكر التقرير أن النفقات الحكومية لسدول المجلس قد

أكثر في الأشهر المقبلة مع تفاقم أزمة البطالة واعتماد السياسات التقشفية لأقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي فهي مازالت تحلق في مدار اقتصادي رصين محققة معدلات نمو مرتفعة مع تراكم الفوائض في موازينها التجارية وفي الميزانيات العامة، وبالرغم من ذلك فقد أعادت احتمالات انخفاض أسعار البترول متأثرة بالأزمة الأوروبية وتراخي معدلات النمو في الدول الناشئة لاسيما الصين، مسألة التوازن فيما بين الإنفاق العام والإيرادات العامة والتي يشكل البترول الجزء الأكبر منها إلى النقاش العام. وذكر التقرير أن النفقات الحكومية لسدول المجلس قد



أكثر في الأشهر المقبلة مع تفاقم أزمة البطالة واعتماد السياسات التقشفية لأقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي فهي مازالت تحلق في مدار اقتصادي رصين محققة معدلات نمو مرتفعة مع تراكم الفوائض في موازينها التجارية وفي الميزانيات العامة، وبالرغم من ذلك فقد أعادت احتمالات انخفاض أسعار البترول متأثرة بالأزمة الأوروبية وتراخي معدلات النمو في الدول الناشئة لاسيما الصين، مسألة التوازن فيما بين الإنفاق العام والإيرادات العامة والتي يشكل البترول الجزء الأكبر منها إلى النقاش العام. وذكر التقرير أن النفقات الحكومية لسدول المجلس قد

أكثر في الأشهر المقبلة مع تفاقم أزمة البطالة واعتماد السياسات التقشفية لأقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي فهي مازالت تحلق في مدار اقتصادي رصين محققة معدلات نمو مرتفعة مع تراكم الفوائض في موازينها التجارية وفي الميزانيات العامة، وبالرغم من ذلك فقد أعادت احتمالات انخفاض أسعار البترول متأثرة بالأزمة الأوروبية وتراخي معدلات النمو في الدول الناشئة لاسيما الصين، مسألة التوازن فيما بين الإنفاق العام والإيرادات العامة والتي يشكل البترول الجزء الأكبر منها إلى النقاش العام. وذكر التقرير أن النفقات الحكومية لسدول المجلس قد

أكثر في الأشهر المقبلة مع تفاقم أزمة البطالة واعتماد السياسات التقشفية لأقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي فهي مازالت تحلق في مدار اقتصادي رصين محققة معدلات نمو مرتفعة مع تراكم الفوائض في موازينها التجارية وفي الميزانيات العامة، وبالرغم من ذلك فقد أعادت احتمالات انخفاض أسعار البترول متأثرة بالأزمة الأوروبية وتراخي معدلات النمو في الدول الناشئة لاسيما الصين، مسألة التوازن فيما بين الإنفاق العام والإيرادات العامة والتي يشكل البترول الجزء الأكبر منها إلى النقاش العام. وذكر التقرير أن النفقات الحكومية لسدول المجلس قد

أكثر في الأشهر المقبلة مع تفاقم أزمة البطالة واعتماد السياسات التقشفية لأقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي فهي مازالت تحلق في مدار اقتصادي رصين محققة معدلات نمو مرتفعة مع تراكم الفوائض في موازينها التجارية وفي الميزانيات العامة، وبالرغم من ذلك فقد أعادت احتمالات انخفاض أسعار البترول متأثرة بالأزمة الأوروبية وتراخي معدلات النمو في الدول الناشئة لاسيما الصين، مسألة التوازن فيما بين الإنفاق العام والإيرادات العامة والتي يشكل البترول الجزء الأكبر منها إلى النقاش العام. وذكر التقرير أن النفقات الحكومية لسدول المجلس قد

أكثر في الأشهر المقبلة مع تفاقم أزمة البطالة واعتماد السياسات التقشفية لأقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي فهي مازالت تحلق في مدار اقتصادي رصين محققة معدلات نمو مرتفعة مع تراكم الفوائض في موازينها التجارية وفي الميزانيات العامة، وبالرغم من ذلك فقد أعادت احتمالات انخفاض أسعار البترول متأثرة بالأزمة الأوروبية وتراخي معدلات النمو في الدول الناشئة لاسيما الصين، مسألة التوازن فيما بين الإنفاق العام والإيرادات العامة والتي يشكل البترول الجزء الأكبر منها إلى النقاش العام. وذكر التقرير أن النفقات الحكومية لسدول المجلس قد

أكثر في الأشهر المقبلة مع تفاقم أزمة البطالة واعتماد السياسات التقشفية لأقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي فهي مازالت تحلق في مدار اقتصادي رصين محققة معدلات نمو مرتفعة مع تراكم الفوائض في موازينها التجارية وفي الميزانيات العامة، وبالرغم من ذلك فقد أعادت احتمالات انخفاض أسعار البترول متأثرة بالأزمة الأوروبية وتراخي معدلات النمو في الدول الناشئة لاسيما الصين، مسألة التوازن فيما بين الإنفاق العام والإيرادات العامة والتي يشكل البترول الجزء الأكبر منها إلى النقاش العام. وذكر التقرير أن النفقات الحكومية لسدول المجلس قد

أكثر في الأشهر المقبلة مع تفاقم أزمة البطالة واعتماد السياسات التقشفية لأقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي فهي مازالت تحلق في مدار اقتصادي رصين محققة معدلات نمو مرتفعة مع تراكم الفوائض في موازينها التجارية وفي الميزانيات العامة، وبالرغم من ذلك فقد أعادت احتمالات انخفاض أسعار البترول متأثرة بالأزمة الأوروبية وتراخي معدلات النمو في الدول الناشئة لاسيما الصين، مسألة التوازن فيما بين الإنفاق العام والإيرادات العامة والتي يشكل البترول الجزء الأكبر منها إلى النقاش العام. وذكر التقرير أن النفقات الحكومية لسدول المجلس قد

أكثر في الأشهر المقبلة مع تفاقم أزمة البطالة واعتماد السياسات التقشفية لأقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي فهي مازالت تحلق في مدار اقتصادي رصين محققة معدلات نمو مرتفعة مع تراكم الفوائض في موازينها التجارية وفي الميزانيات العامة، وبالرغم من ذلك فقد أعادت احتمالات انخفاض أسعار البترول متأثرة بالأزمة الأوروبية وتراخي معدلات النمو في الدول الناشئة لاسيما الصين، مسألة التوازن فيما بين الإنفاق العام والإيرادات العامة والتي يشكل البترول الجزء الأكبر منها إلى النقاش العام. وذكر التقرير أن النفقات الحكومية لسدول المجلس قد

أكثر في الأشهر المقبلة مع تفاقم أزمة البطالة واعتماد السياسات التقشفية لأقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي فهي مازالت تحلق في مدار اقتصادي رصين محققة معدلات نمو مرتفعة مع تراكم الفوائض في موازينها التجارية وفي الميزانيات العامة، وبالرغم من ذلك فقد أعادت احتمالات انخفاض أسعار البترول متأثرة بالأزمة الأوروبية وتراخي معدلات النمو في الدول الناشئة لاسيما الصين، مسألة التوازن فيما بين الإنفاق العام والإيرادات العامة والتي يشكل البترول الجزء الأكبر منها إلى النقاش العام. وذكر التقرير أن النفقات الحكومية لسدول المجلس قد

أكثر في الأشهر المقبلة مع تفاقم أزمة البطالة واعتماد السياسات التقشفية لأقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي فهي مازالت تحلق في مدار اقتصادي رصين محققة معدلات نمو مرتفعة مع تراكم الفوائض في موازينها التجارية وفي الميزانيات العامة، وبالرغم من ذلك فقد أعادت احتمالات انخفاض أسعار البترول متأثرة بالأزمة الأوروبية وتراخي معدلات النمو في الدول الناشئة لاسيما الصين، مسألة التوازن فيما بين الإنفاق العام والإيرادات العامة والتي يشكل البترول الجزء الأكبر منها إلى النقاش العام. وذكر التقرير أن النفقات الحكومية لسدول المجلس قد

أكثر في الأشهر المقبلة مع تفاقم أزمة البطالة واعتماد السياسات التقشفية لأقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي فهي مازالت تحلق في مدار اقتصادي رصين محققة معدلات نمو مرتفعة مع تراكم الفوائض في موازينها التجارية وفي الميزانيات العامة، وبالرغم من ذلك فقد أعادت احتمالات انخفاض أسعار البترول متأثرة بالأزمة الأوروبية وتراخي معدلات النمو في الدول الناشئة لاسيما الصين، مسألة التوازن فيما بين الإنفاق العام والإيرادات العامة والتي يشكل البترول الجزء الأكبر منها إلى النقاش العام. وذكر التقرير أن النفقات الحكومية لسدول المجلس قد

## إسبانيا أحدث ضحية لأزمة منطقة اليورو

ذكر التقرير أن الأخبار العالمية في الوقت الراهن لا تخلو من سلسلة أمور سلبية حيث لاتزال أوروبا قابعة في خضم الأزمة. ففي ظل تفاقم أزمته السياسية، صار احتمال انسحاب اليونان المثقلة بالديون من منطقة اليورو أمرا ملموسا بشكل أكبر، وهو ما ينطبق تماما أيضا على تأثير عدوى الأزمة بدورها، برزت إسبانيا كأحد ضحية لأزمة منطقة اليورو حيث تعاني من أزمة سيولة، وأزمة دين، وأزمة مصرفية، وأزمة اقتصادية، وأزمة ثقة، وأزمة مستثمرين، وأزمة بطالة. وفيما يبقى التباين السمة الغالبة على الأداء الاقتصادي للولايات المتحدة، لا تحمل الأخبار الواردة من آسيا شيئا طيبا حيث يتوقع انخفاض معدل النمو في الصين إلى ما دون 8٪ خلال الربع الثاني. وأثرت الأزمات الاقتصادية والسياسية العالمية المتلاحقة على أداء أسواق السندات الخليجية، حيث تباينت أسعار السندات مع بيع المستثمرين للسندات ذات آجال الاستحقاق الطويلة واستبدالها بالسندات الأقصر أجلا، وظهور تفضيل واضح للسندات السديّة وشبه السديّة لكلا من قطر وأبوظبي. وسجل مؤشر «اتش بي سي ناسداك دبي» للعائد على السندات والصكوك الخليجية التقليدية المقومة بالدولار

## «بتلكو» توقع اتفاقاً مع «جلف بريدج» لربط البحرين بالخليج وأوروبا

تلبية النمو المستقبلي في الربط البياناتي، وذلك تماشياً مع رؤية مملكة البحرين الاقتصادية 2030. وقال «من المؤكد أن إضافة السعة الدولية ستعمل على تعزيز المرونة والتنوع الذين تتمتع بهما البحرين بالإضافة إلى ضمان استمرارية الخدمة وجودتها». من جانبه، قال أحمد مكي، عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة جلف بريدج إنترناشيونال «جي بي لي»، أن هذا الاتفاق سيعود بالنفع على مملكة البحرين وعلى جميع بلدان المنطقة، وأوضح قائلاً: تعتبر زيادة خيبرات الاتصال، والسعات والمنافسة من أجل توفير إنترنت دولي فائق السرعة أمراً في غاية الأهمية لضمان استمرار نمو قطاع الاتصالات في المنطقة. ونحن على ثقة أن نظام كابلات شركة جلف بريدج إنترناشيونال سيعمل على الارتقاء في هذا

وقعت «بتلكو» شركة الاتصالات المتخصصة في البحرين أمس اتفاقاً مع شركة جلف بريدج إنترناشيونال «جي بي لي»، أول شركة خاصة في الشرق الأوسط تعمل في مجال تشغيل كابلات الألياف البصرية، لربط البحرين بسعات دولية على نظام الكابلات الجديد لشركة «جي بي لي»، وتعد بتلكو الشريك الدولي لنظام الكابلات الجديد وذلك ضمن اتفاقية تم توقيعها بين الشركتين. ويعمل النظام الجديد، الذي يستخدم أحدث تقنيات كابلات الألياف البصرية، على ربط جميع دول منطقة الخليج العربي عبر سلسلة من الكابلات ويوفر ربطاً مباشراً لهذه الدول مع أوروبا وآسيا.

ومع تمتعه بسعة تصل إلى 10 تيرابايت في الثانية، فإن نظام كابلات «جي بي لي» قادر على تلبية النمو المتسارع في الطلب على الحركة التي تبدأ وتنتهي في منطقة الخليج العربي. ومن شأن إطلاق النظام الجديد أن يضمن لمشغلي الاتصالات وشركات الاتصالات الأخرى، في المنطقة والعالم، الاستفادة من خيارات، قيمة وتنوع ومرونة أكبر.

ويهدف المناسبة، قال الرئيس التنفيذي لشركة بتلكو البحرين راشد عبدالله أن الهدف من دخول بتلكو في صفقة قيمتها عدة ملايين من الدولارات هو ربط البحرين باتصال أفضل ببقية دول العالم، وضمان توفر ما يكفي من السعات



أحمد مكي وراشد عبدالله وعبدالله الشهيدي السطحي وعلي مصطفى خلال توقيع العقد

## انطلاق المؤتمر العربي الأول للإدارة المالية غدًا

أكد رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر العربي الأول للإدارة المالية العامة منيف العنزي أن اللجنة المنظمة للمؤتمر أنهت جميع ترتيباتها لانطلاق المؤتمر العربي للإدارة المالية العامة غدا الأربعاء والذي سيستمر على مدى يومين بفندق كوستا ديل سول بمنطقة الشعب البحري، كما تمّ إهتمام وزير الدولة للشؤون والتنمية والتخطيط وزير الأشغال العامة د.فاضل صفر وحضوره المؤتمر فقد كان له بالغ الأثر على المستويين المحلي والعربي بشكل عام والمستوى الخليجي بشكل خاص حيث بادرت عدة جهات وهيئات رسمية محلية وخليجية إلى الانضمام للمؤتمر وجاءت في مقدمتها هيئة الحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون الخليجي التي قامت برعاية المؤتمر والمشاركة به كمتحدث رئيسي. وأوضح العنزي أن المؤتمر استطاعت متحدثين من جامعة الكويت والجامعات الخاصة والهيئات الرسمية ومصحة الضرائب بمصر. وعن محاور المؤتمر ذكر العنزي انه سيتناول مجموعة من أهل الاختصاص عدة محاور من شأنها تحقيق أهداف المؤتمر والتي يأتي في مقدمتها تعزيز مهارات ومعارف العاملين في الإدارات المالية الحكومية بهدف تطبيق أفضل الممارسات الدولية لإدارة الشؤون المالية والميزانية العامة والارتقاء بجودة التقارير المالية وتعزيز قبح الشفافية والحوكمة ورفع قدرات المشاركين بالأساليب العلمية الحديثة المطبقة في التخطيط والتحليل المالي ومراقبة الموازنات التخطيطية، والتعرف على التجارب الحديثة في تطبيق أساليب التكاليف والمالية العامة والموازنات التخطيطية وعلاقتها بجمالية المال العام، مضيفاً بأنه تتزايد أهمية الاستخدام الفاعل للموارد المالية في إطار تحقيق أهداف وأولويات السياسات العامة في كل الدول، حيث تشكل وظيفة الإدارة المالية الجيدة والفاعلة عنصراً مركزياً في بلورة الحكم الرشيد ككل، الذي ينطوي الي جانب فاعلية الإدارة المالية العامة، على أهمية استغنائية في مجال تأمين استقرار الموازنات والقطاعات المالية في كل الدول، بالإضافة إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.



## إعلان تذكيري

لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية

شركة دبي الأولى للتطوير العقاري (ش.م.ك.م)

يشرف مجلس إدارة شركة دبي الأولى للتطوير العقاري(ش.م.ك.م) بدعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية المزمع عقده في تمام الساعة الثانية عشر ظهراً من يوم الخميس الموافق 2012/06/14، بمقر برج المزاي - كلوفر سنتر - الدور 19 و الكائن في منطقة الجارية على الدائري الرابع مباشرة بجانب نادي شامبينز الصحي - قلعة IA، وذلك لمناقشة البنود التالية:

**جدول أعمال الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في 2011/12/31**

- 1) سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2011/12/31 والمصادقة عليه.
- 2) سماع تقرير مراقبي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2011/12/31 والمصادقة عليه.
- 3) الاطلاع على الميزانية العمومية والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 2011/12/31 والمصادقة عليها.
- 4) الموافقة على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 2011/12/31.
- 5) الموافقة على تنازل السادة أعضاء مجلس الإدارة عن مكافأتهن عن السنة المالية المنتهية في 2011/12/31.
- 6) تجديد تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع نسبة 10% من أسهم الشركة وفقاً للمرسوم بالقانون رقم 132 لسنة 1986 وقرار وزير التجارة والصناعة رقم 1987/10 الصادر تنفيذاً له.
- 7) السماح للشركة بالتعامل مع الأطراف ذات صلة .
- 8) إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية عن السنة المالية المنتهية في 2011/12/31.
- 9) تعيين أو إعادة تعيين مراقبي حسابات الشركة للسنة المالية 2012 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد اتعابهم.

وسيعتبر اجتماع الجمعية العامة دعوة أولى عند عدم اكتمال النصاب .

لذا، يرجى من السادة المساهمين الراغبين بحضور الاجتماع مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة –إدارة حفظ الأوراق المالية- شارع الخليج العربي- جانب المستشفى الأميري- برج أحمد- الدور الخامس- هاتف/ 22464585- 22464565 إختياراً من تاريخ 2012/6/3 خلال موعدهم الرسمي، وذلك لاستلام بطاقات وتوكيلات الحضور.

مجلس الإدارة

184 11 11